الأمن الغذائي وعلاقته بالسياسات الزراعية

ضو اعمار محمد عبدالله

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

dwm8824@gmail.com

المستخلص:

بالرغم من الاهتمام الكبير الذي يحظى به الأمن الغذائي على جميع المستويات المحلية والدولية إلا أن أغلب الدول النامية لا تزال عاجزة عن تأمين الغذاء لشعوبها، وإن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان من الغذاء أمراً ضرورياً ليس فقط للإبقاء على حياته ولكن أيضاً لتحقيق التنمية والتقدم في كافة المجتمعات الإنسانية، ولما تعانيه دول العالم من عجز غذائي وعدم توازن اقتصادي ناتج عن تدهور متراكم في الإنتاج الزراعي مما دفع الدول إلى الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها من السلع الغذائية والتي تعتبر السلع التموينية من أهم السلع التي يجب توفيرها وبكميات تكفي لسد حاجة شعوبها، بل وتوفر قدر كافٍ من المخزون الذي يضمن مواجهة أي عوامل خارجية غير متوقعة، ليس هذا فحسب بل يجب العمل نحو تقليل الاعتماد على ما يستورد من الخارج خاصة بالنسبة للمحاصيل المنتجة محلياً، فالدول تسعي إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية في مقدمتها تحقيق مستوى عالٍ من التوظيف وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي، وتوازن ميزان المدفوعات، وتحقيق عدالة توزيع الدخل، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تضطر الدول إلى التدخل في النشاط الاقتصادي بصور شتى ومنها الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية، وتقديم الإعانات ومنها (الدعم)، فالدعم بمعناه الحالي (سلع تباع بأقل من تكلفتها الحقيقة) بهدف إعادة توزيع الدخل بغية زيادة الطلب المحلي.

الكلمات المفتاحية: *الأمن الغذائي، السياسات الزراعية، التنمية، العجز الغذائي، الإنتاج الزراعي.*

المقدمة:

دخلت أوضاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي منذ منتصف السبعينات مرحلة حرجة، تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموما والغذائية على وجه الخصوص، نتيجة ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي والقفزة التوعية في دخول الأفراد، وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية الليبية، وقد نجم عن هذا النوع تفاقم العجز الغذائي، وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد لسد هذا العجز، ولقد استقطبت مسألة التنمية الزراعية اهتماماً كبيراً على مستوى دول العالم بما فيها الدولة الليبية، شمل هذا الاهتمام الجانب النظري والأكاديمي، كما شمل الجانب التطبيقي والإجراءات العملية. ويرجع منبع هذا الاهتمام لفشل جهود تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها ليبيا في توفير الاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي، مما أدى إلى زيادة ضرورة تقييم ومراجعة هذه الجهود بما فيها سياسات دعم القطاع الزراعي.

المشكلة:

نظراً لعدم قدرة النشاط الاقتصادي على تحقيق القدر الكافي من الإنتاج الزراعي المحلي وخاصة السلع الرئيسية وضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية نتيجة سوء إدارة القطاع الزراعي وعدم كفاءة الاختصاصين وانخفاض الرقعة المزروعة، وانخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

أهداف البحث:

أ- يهدف البحث إلى التعريف بالأمن الغذائي.

ب- دراسة السياسات الزراعية للأمن الغذائي.

أهمية البحث:

لا يمكن حل مشكلة الأمن الغذائي بأسرع الطرق وأمثلها إلا بتحقيق النمو الاقتصادي واستغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الأمثل، وتطوير القطاع الزراعي واستخدام التقنيات الحديثة.

الدراسات السابقة:

كتب سقراط الفيلسوف اليوناني دبالوجاً مع تلميذه أطلق عليه ونقله العالم اليو Xenophon وكان هذا الدبالوج عن إدارة المنزل والحقل وإشارة فيه إلى إدارة الغذاء كما أشار أبوقراط اليوناني عام 364 قبل الميلاد أن الغذاء هو أحد احتياجات الجسم اللازمة والأساسية لاستمرار الحياة وقام بتدريس الوجبات الغذائية، ولكنه كان يعتقد أن الغذاء يتكون من عنصر واحد.

أما William OlinAtwater 1844ف الذي يعتبر الأب الروحي لعلم التغذية فقام تجارب معملية كثيرة، وهي أول خطوة في معرفة الاحتياجات التغذوية كما أعطى قيم السعرات الحرارية الناتجة عن أحتراق1جم من الكربوهيدرات، الدهون، والبرتين.

أما (Francois, 1866) نشر أول مجلة تشمل جدولاً عاماً عن القيم الغذائية للطعام في بلدان مختلفة، كما أكد أنه يمكن زيادة المحاصيل ورفع من محتوها من النتروجين عن طريق أتباع طرق زراعة أفضل باستعمال أسمدة كافية.

عرفه "باري" يوزان Burrybuzan" أحد المختصين في الدراسات الأمنية والذي يحدد فيه مفهوم الأمن باعتباره العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو: قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وعرفه العلامة ابن خلدون بأنه : الأمن من الهزيمة، وللحيلولة دون ذلك، لابد من مضاعفة الحذر والقوة والدفاع والحماية.

في دراسة (الخياط، 2006) بعنوان تقدير دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة بالسعودية للفترة الزمنية (1998- 2004) والتي تهدف إلى إجراء تحليل اقتصادي قياسي لأنماط الاستهلاك الغذائي للأسر الريفية بالمملكة السعودية من خلال تقدير متوسط الإنفاق الاستهلاكي على السلع الغذائية الرئيسية في ميزانية الأسر الريفية وفق بعض الخصائص الاجتماعية وتقدير معاملات دوال الاستهلاك وتحليلها إحصائيا وتقدير المرونة الداخلية، واستخدم طريقة المربعات الصغرى لتقدير الدوال واستخدام قيمة الإنفاق كمتغير تابع في الدالة، ومن النتائج ثبت أن الإنفاق الاستهلاكي قد تزايد خلال السنوات (1998- 2003) مقارنة بالدخل.

في دراسة (عريبي، 2013) بعنوان دراسة تحليلية مقارنة لأثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغربية للفترة الزمنية (1995- 2010) التي تهدف إلى إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية والصادرات بالجزائر خصوصاً في حماية الاقتصاد الوطني من حالة انهيار أسعار البترول وأعتمد في الدراسة على أسلوب الاقتصاد القياسي باستخدام النموذج الإحصائي (الانحدار الخطي المتعدد) مستخدما في تحليله طريقة المربعات الصغرى واستنتج من الدراسة استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير ونصح بتوفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاستقطاب أكبر

عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا من أجل التصدير والاستغناء عن الاستيراد.

الأمن الغذائي مفهومه وأشكاله:

على الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من المتطلبات الدولية والخبراء والباحثين وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي.

تعريف الأمن الغذائي:

يقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وعموما فإن الأمن الغذائي يشمل المفردات التالية وهذا حسب ما حددته منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2006):

– توافر الغداء، أي توافره بكميات كافيه لجميع أفراد الأسرة. – الاستفادة من الغذاء وذلك للوصول إلى حالة التغذية السليمة.

– الوصول إلى الغذاء بكميات كافية وصحيحة.

– الاستمرارية والثبات، حيث باستطاعة الفرد أن يصل إلى مصادر الغذاء الكافي طول الوقت وبدون أي عوائق.

أشكال لأمن الغذائي:

1–الأمن الغذائي المطلق:

يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي، إلا أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدول المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل، واستغلال المزايا النسبية.

2–الأمن الغذائي النسبي:

يعني قدرة دولة ما على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساساً توفير الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعنى بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع الدول أخرى.

3–الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري:

إذا كان بلد ما، يغطي إنتاجه المحلي من مادة ما بالنسبة 90% مثلاً من احتياجاته من هذه المادة بينما يستورد معظم مدخلات هذه الصناعة (غلاف العلاجات وغيرها فإن هذا الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر أمنه الغذائي أمناً ظاهرياً).

4–الأمن الغذائي المستدام:

يقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة (السريتي).

5-أشكال الأمن الغذائي حسب البنك الدولي:

إلى جانب الأشكال السابقة فإن البنك الدولي يفرق بين شكلين للأمن الغذائي هما:

أ-الأمن الغذائي المزمن: يعرف بأنه إنتاج غذائي غير كافٍ بسبب العجز الدائم في تحصيل الغذاء.

ب- الأمن الغذائي العابر:

يعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي، كحالة الكوارث الطبيعية، عدم استقرار أسعار الغذاء، فقدان توقف العمل (حوشين، 2007).

مقومات الأمن الغذائي : تتلخص مقومات الأمن الغذائي في مقومات الإنتاج، مقومات القدرة الشرائية للمستهلك والمقومات المساعدة

1-المقومات الإنتاجية:

المقومات الإنتاجية هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الطعام، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها والمواد الطبيعية هي الثروات الطبيعية التي وهبها الله للإنسان لكي يشتغلها مباشرة في عمليات الإنتاج من هذه الموارد، والأراضي صالحة للزراعة والموارد المائية، والغطاء النباتي والثروة الحيوانية والمعادن الأرضية ومنها البترول وغيرها ... كذلك تلعب الموارد البشرية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال القدرة على العمل والإنتاج والإبداع.

2-مقومات القدرة البشرية:

هي المقدرة المالية للمواطن على الشراء، وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء وبمأنه ليس كل المواطنين ينتجون ما يكفيهم من الطعام، وأن هناك شرائح من المجتمع تعتمد في غذائها على الشراء من السوق، فلابد لهذه الشرائح من أن تكون لديها المقدرة المالية على الحصول على الطعام وهنا تأتي أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية.

3-المقومات المساعدة وتشمل ما يلي:

أ- الأمن: يعتبر من أهم مقومات الأمن الغذائي فالأمن هو حالة الأمان والطمأنينة التي توفرها السلطة بالقوة العسكرية أو خلافها، وهي بذلك توفر جو السلامة للعمل والإنتاج وكذلك حركة المستهلك في الأسواق (منور وآخرون، 2010).

ب- التجارية العالمية:

تكمن أهميتها في أنها توفر العملة الصعبة التي يكمن أن تستغل مباشرة في استيراد المدخلات (آليات معدلات تكنولوجيا التي تتطلب ها برامج الأمن الغذائي وفي بعض الأحيان استيراد الطعام، والتجارة الدولية تمارس من خلال عمليتي الصادر والوارد فلا بد من تقويتها وتنميتها ويشمل ذلك: - تقوية المنافع الدولية مثل المطارات والموانئ وذلك بتحديثها وتفعيلات توفير السلامة والأمن فيها.- تقوية السلع الصادرة وذلك بالاهتمام بمواصفات الجودة وتوفير الكميات المطلوبة مع الاستمرارية الضمان قوة المنافسة في الأسواق العالمية.- تركيز على السلع التنموية والإنتاج في الاستيراد (حوشين، 2007).

مفاهيم مرتقبة بالأمن الغذائي:

1-تعريف الغذاء:

- هو ما يتعاطاه الإنسان والحيوان والنبات يوميا، ليستعيد به طاقته أو يجددها، أو هو الطاقة التي تبقي على الكائن حيا، وتصدي بالقوة اللازمة لتنفيذ الأنشطة البدنية والحيوانية والعقلية (منور وآخرون، 2010).
- هو مجموعة من العمليات التي يحصل بها الجسم على المواد اللازمة لنشاطه ونموه وتجديد خلاياه.

2-تعريف العناصر الغذائية:

هي المواد أو المكونات الكيميائية التي يتكون منها الغذاء وتشمل الكربوهيدرات والبروتينات والدهون والمعادن والفيتامينات.

3-تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (FAO):

جاء تعريف المنظمة للأمن الغذائي على أنه يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط (نوار، 2002).

4-الاكتفاء الذاتي:

هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً، ومن ثم فهو يعني الأمن الغذائي دون الحاجة للآخرين. فالاختلاف القائم بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي يتحلى في أن هذا الأخير، (أي الاكتفاء الذاتي مفهوم أضيف من الأول، حيث يسعى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي ومحاولة التخلي على عملية الاستيراد فهو أمن غذائي مطلق، بينما يسعى الأمن الغذائي إلى قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم للسكان، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد.

درجة الاكتفاء الذاتي =الإنتاج المحلي / الاستهلاك الكلي × 100

5-الفجوة الغذائية: إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي المشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية. وعادة يتسم سدادها عن طريق الاستيراد. وبذلك تجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك تجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة وليس بالجانب الكمي (منور وآخرون، 2010).

فالفجوة الغذائية: هي الفرق علي حجم الطلب علي الاغذية والموارد المتاحة من المصادر الغذائية المحلية وهدا مؤشر علي عدم كفاية الغذاء محليا و يستكمل الاحتياج عن طريق الاستيراد (نوار، 2002).

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي/الإنتاج الغذائي المحليX100

حيث أن الفجوة الغذائية تتأثر بعاملين:

- كلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية كلما انكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح.
- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، تؤدي إلى تقليص حجم الفحوة الغذائية.

أهم الدلائل التي تحدد الأمن الغذائي لبلد ما (نوار، 2002):

1-نسبة الإنتاج الغذائي المصدر إلى نسبة الإنتاج الغذائي المستورد.

2-نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي

3-نسبة المستوردات الغذائية إلى إجمالي الاستيراد.

4-نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية

أهم الأسباب التي تؤدي إلى أزمة الغذاء على المستوى العالمي (نوار، 2002):

1-سوء الأحوال الجوية:

إن عدم سقوط الأمطار على بعض المناطق تؤثر سلباً على المناطق التي تعتمد على الزراعات البعلية وكذلك جفاف الآبار وانخفاض منسوب مياه العيون. الأعاصير، وسوء الأحوال الجوية في العالم تسبب في انخفاض نسبة الإنتاج الزراعي من الحبوب.

2-ارتفاع معدل الزيادة السكانية:

نتيجة لتزايد عدد المواليد في العالم فقد تضاعف عدد سكان العالم من سنة 2000م إلى سبعة ملايين وأن هذه الزيادة في معدلات النمو السكاني لا تواكبها زياده في معدلات إنتاج الغذاء.

3-ارتفاع الأسعار والأسمدة ومصادر الطاقة:

لا يكفي توضيح هذا العامل في أزمة الغذاء العالمي ما اشارت له رئيسة الوزراء (اندرانيكا) لدولة سريلانكا أن الاجتياح والمرارة: لقد أصبح نصف الميزانية من النقد العالمي مخصصاً لمواجهة الارتفاع في أسعار الطاقة والنصف الآخر لمواجهة السماد ولم يبقي في النهاية إلا القليل للتنمية.

4-الحروب:

إن الحروب المدمرة التي قامت في العالم ابتداءً من الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية وامتداداً إلى الحروب القائمة حالياً، روسيا، أوكرانيا – دولة الاحتلال، فلسطين – صرعات الدول بالقارة الأفريقية، أدت إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي وانخفاض الإنتاج الزراعي وسبل تنقله بين دول العالم.

السياسات الزراعية:

1-تعريف السياسة : هي عملية عامة تتفاعل فيها قوى وجماعات مختلفة ومتصارعة، وهي ظاهرة توزيع القيم على الأفراد والمواطنين، داخل كل تنظيم سياسي.

2-تعريف الزراعة: هي مجموعة الأنشطة الهادفة لتحويل الوسط الطبيعي لفائدة الإنتاج النباتي والحيواني والنافعة للأفراد (زيتون، 2006).

3-تعريف السياسة الاقتصادية :هي عبارة عن خطة محددة، تستهدف هدف معين في فترة زمنية معينة، كما قد تستهدف مجموعة من الأفراد، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال التحكم في عمليتي التضخم والانكماش بواسطة التحكم في التغيرات الإنتاجية، والتغيرات في القدرة الشرائية للعملة الوطنية، كما قد تستهدف السياسة الاقتصادية، تحقيق التنمية الاقتصادية بزيادة الناتج القومي الفردي، بما يحقق أعلى مستوى معيشة للأفراد (أبوالوفاء وخليفة، 1975).

4-تعريف السياسة الزراعية: توجد عدة تعاريف للسياسة الزراعية ومن جملة هذه التعاريف ما يلي (خليل، 2007):

-**تعرف السياسة الفلاحية** – بأنها مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمستغلين في قطاع الزراعة، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته، فالسياسة الزراعية يجب أن تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمستغلين في الزراعة، فإذا لم يتحقق ذلك فإنها ناقصة في أهدافها أو في الوسائل المختارة، بتحقيق تلك الأهداف أو أن تطبيقها جرى في ظروف غير ملائمة.

-**تعرف السياسة الزراعية** – بأنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومة الحماية القطاع الزراعي من الواردات والرفع مداخيل المزارعين يركز هذا التعريف على أهمية تحقيق القطاع الزراعي للاكتفاء الذاتي، بحيث لا تضطر الدولة للاستيراد، كما أشار لأهمية تشجيع الفلاحين من خلال الرفع من مداخلهم ولكن الدولة من خلال السياسة الفلاحية التي تضعها لا تكتفي فقط بمجرد السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أشار التعريف وإنما تتضمن أهداف أخرى لا تقل أهمية، كتوسيع دور القطاع الفلاحي حتى الناتج الإجمالي المحلي والمحافظة على استدامة الموارد الطبيعية، وتوفير المواد الأولية لقطاع الصناعة وغيرها.

السياسات الزراعية العالمية المقارنة:

تسعى معظم دول العالم إلى تطبيق سياسات تكاد تكون مشتركة في إطارها العام، ومنها: 1- الحاجة إلى رسم سياسات وتطبيق إجراءات ترمي إلى توفير الإنتاج الغذائي وتنويعه. 2 – مكافحة أخطار البيئة على الأمن الغذائي. 3 – نقل وتوفير التقنيات المستخدمة في الزارعة. 4 – تنمية الريف وفق خطط مدروسة. 5 – التوسع في زراعة المحاصيل المعدلة. 6- استخدام الدعم الموجه لقطاع الزارعة، كمحفز لتنفيذ سياسات محددة في قطاع الزارعة. وعلى الرغم من هذه المشتركات بين دول العالم، إلا أنه يوجد اختلافات في السياسات الزراعية بين مجموع الدول المنضمة إلى تجمعات اقتصادية كبرى ومن أبرز هذه الدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: (سويسرا، استر اليا، نيوزلندا، والنرويج) وتتميز السياسات الزراعية في هذه المنظمة عن غيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية المتقدمة، بأن السياسات التجارية الزراعية فيها، تعد العامل الأكبر المؤثر في الأسواق العالميةُ وأبرز ما يميزها: 1- دعم الإنتاج الزراعي ودعم مستلزماته بصورة شاملة 2- حوالي 50 % من الدعم المقدم للمنتجين، يكون في إطار سياسات دعم أسعار التسويق 3- الاهتمام بإنجازات زراعية تخدم البيئة وتنمي الريف، وتحسن صحة الحيوان 4 – الدعم الحكومي لنوعية الإنتاج وديمومة استخدام الموارد الزراعية، أقل من الدعم الموجه للإنتاج 5 – على الرغم من أن الدول القائمة على هذه المنظمة تشترك في السياسات الزراعية بإطارها العام، إلا أن دولها تختلف عن بعضها في إصلاح سياساتها الزراعية وكذلك تختلف في مستويات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي.

السياسات الزراعية للاتحاد الأوربي:

أُقرت السياسات الزراعية للاتحاد الأوربي لتحقيق الأهداف الآتية عام 1962:

1-ضمان مستوي معيشي مناسب للقطاع الاجتماعي العامل في الحقل الزراعي 2- ضمان استقرار الأسواق، من خلال تحقيق استقرار في عرض منتظم للسلع الزراعية، 3- ضمان أسعار مقبولة للمستهلكين. وتم تحقيق هذه الأهداف من خلال إتباع سياسة دعم الأسعار المحلية، إذ بلغت نسبتها حوالي 46 % من إجمالي الإنفاق في ميزانية

الاتحاد خلال السنوات العشر الأولى من القرن الواحدة والعشرين أن تنخفض إلى نسبةً 40% عام 2013، كما يعمل الاتحاد الأوربي، وكان متوقعا آلية العوائق التجارية، مثل (القيود غير الجمركية، أسعار الدخول، ايجارات الاستيراد، كما أن السياسات المتبعة في الاتحاد الأوربي مازالت محافظة على الدعم الحكومي للقطاع الزراعي.

أشكال الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوربي للقطاع الزراعي هي: – عام 1992 تم تخفيض دعم الأسعار المقدم من ضرائب الاستيراد أو تحويلات التصدير للكثير من السلع الزراعية، وتم تعويض الفلاحين بمدفوعات مقطوعة.

وفي عام2000 تم تعديل السياسات الزراعية، من خلال تخفيض الدعم السعري – للمحاصيل، مقابل زيادة المدفوعات المباشرة على أساس الإنتاجية في بعض دول الاتحاد.

يتم دعم السكر بنوعين من الدعم، الأول: دعم سعري، والثاني: من خلال التحكم بالإنتاج أوقد وافق وزراء الزراعة على نظام إصلاحي للسكر اعتبار2006 يتضمن إجراء تخفيض على سعر السكر يصل حتى نسبة 2.4 %، وفي عام 2009 مقابل زيادة إلغاء التعرفة على السكر تم تعويض المزارعين تصل 2.4%.

تطبيق قواعد حماية على البيئة، على أساس الحوافز، مثل تقديم مدفوعات تستهدف التعويض على التكاليف الإضافية وخسارة الدخل الناشئ عن تطبيق تلك القواعد، بعدم بيع المحاصيل.

حظر رسمي صادر عن حكومات الاتحاد الأوربي عام 1998 بعدم بيع المحاصيل المعدلة وراثياً في دول الاتحاد، والالتزام بسلامة الغذاء لشهادة الإنتاج في عمليات التصدير.

– الدعم المقدم من الحكومات إلى المزارعين، ليس لمجرد إنتاج الغذاء فحسب، بل لتطبيق قواعد السلامة والحفاظ على البيئة وغير ذلك.

وفي 21/6/2005 صدر عن الاتحاد الأوربي القانون الذي نظم الهيئة الأوربية لتمويل السياسات العامة في صندوقين جديدين.

أ– صندوق الضمان الزراعي (EAGF) ومهامه هي:

1–إعادة تمويل الصادرات الزراعية للبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي.

2–المدفوعات المالية المباشرة للمزارعين

3– المساهمة المالية فيما يخص معايير الصحة الحيوانية.

4– تعزيز الإنتاج الزراعي.

ب – الصندوق الزراعي الأُوربي للتنمية الريفية الأوربي (EAFRD): تم إحداث برامج لمواجهة بالنسبة لبرامج الدعم، فإنها بموجب القانون الزراعي لعام 2002م، الذي بموجبها يتم تقديم مساعدات Countercyclical) (program انخفاض أسعار السوق إضافية للمنتجين عند هبوط الأسعار في السوق وهي مساعدات غير مرتبطة بالإنتاج، وتطبيق عن وضع معايير الدعم الاستثنائية الدولية لتطبيق مبدأ الشفافية، فضلاً عن قواعد منظمة التجار لأهداف تتعلق بسلامة الغذاء في الدول النامية. وهناك برنامج دعم يتعلق بحفظ التربة، وهو واحد من أكبر المسؤوليات التي تتحملها الدولة عن برنامج التعليم الخاص بكيفية حفظ التربة، إضافةً لذلك وضع برنامج الأمريكية، فضلاً عن حوافز للحفاظ على نوعية البيئة من خلال تقديم مساعدات فنية لمنتجي المحاصيل لإجراء تحسينات على الأرض الزراعية، قد أحدث: برنامج دعم للسلع 2002 وبالتالي نستنتج أن القانون الزراعي الأمريكي لعام الزراعية

(الحبوب الغذائية، القمح، الأرز، فول الصويا، القطن في الأراضي المرتفعة، والبذور الزيتية). وبرنامج قروض مساعدة التسويق للسلع (الحمص الصغير، العدس، البازلاء الجافة، الصوف، العسل). وبرنامج مدفوعات مواجهة انخفاض أسعار السوق غطى نسبة 85 % من المساحة الأساسية للمحاصيل المشمولة بهذا البرنامج، وبرنامج الادخار للحفاظ على الموارد لإقامة زارعات محمية مقابل أجور الأراضي لأصحابها للتوقف عن زراعتها وصيانتها.

السياسات الزراعية في الدول النامية:

معنى أن هذه الدول تعتمد في سياساتها الاقتصادية بشكل رئيسي على الزراعة أي أنها تعاني من جملة مشكلات منها الأعداد الكبيرة للعاملين في القطاع الزراعي مقابل حيازات زراعية صغيرة (تجزئة الملكية بين الأبناء بسبب التقاليد الاجتماعية كافية للحفاظ على مساحات زراعية، بدلاً من إقامة مشروعات كبيرة)، وقلة الدعم الحكومي للقطاع الزراعي مقارنة بالدول المتقدمة. ومن الملاحظ أن السياسات الزراعية في الدول النامية تتشابه في الكثير من مفاصلها بسبب التشابه في السياسات الاقتصادية، ولا سيما الاعتماد على تصدير المواد الزراعية. وبالتالي تلجأ الحكومات في هذه الدول إلى التدخل في السوق من خلال دعم آليات الأسعار، والتدخل في الإنتاج من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية في مشاريع الري والبنى التحتية، وكذلك التدخل في برامج دعم أسعار الغذاء للسلع الغذائية الأساسية، مثل: (أسعار السكر، أسعار الخبز، أسعار الأرز، أسعار المحروقات اللازمة لإنتاج الغذاء ولاسيما الخبز).

أهداف السياسة الزراعية:

أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للأفراد المجتمع الزراعي، إذ هي المعيار الأساسي لنجاح تلك السياسة ويمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية، تحسين مستوى المعيشة للسكان الريفيين، تحقيق العدالة الاجتماعية، زيادة الإنتاجية الزراعية، دعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، توفير فرص العمل زيادة كمية السلع والغلات الزراعية التي تُصدَّر إلى خارج البلاد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا استلزم دراسته قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، محاربة الفقر الريفي، إدخال الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج والتسويق، زيادة الموارد الزراعية المتاحة وصيانتها والحفاظ على قدرتها الإنتاجية وترشيد استخدامها وتجنب الفقد النوعي والكمي فيه (الضاوي والبنداري، 2014).

أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في السياسات الزراعية

يمكن حصر وتصنيف أهم هذه العوامل والمتغيرات في أربع مجموعات رئيسية هي:

1-العوامل الاقتصادية وتتمثل في:

- الميزانية النقدية المحلية. - الميزانية النقدية الأجنبية. - ميزان المدفوعات- -الاستثمارات الزراعية. - التكاليف الإنتاجية الزراعية. - الأسعار المتوقعة للصادرات والواردات. - مدى توافر الاحتياجات التمويلية اللازمة. - الضرائب الزراعية. -مدى توافر مستلزمات الإنتاج الزراعي - مستوى صيانة والحفاظ على الموارد الزراعية المتاحة.

2-العوامل الإدارية تتمثل في:

- مدى التناسق والتعاون بين الوزارات والأجهزة والجهات الإدارية المختصة والمسؤولة عن تصميم وتنفيذ السياسات. -التركيب المحصول والدورة الزراعية.- القوانين والتشريعات الزراعية. - ضبط حسابات وسجلات الزراعة. - مدى توافر المباني الإدارية اللازمة والمناسبة. - مدى اقتناع القيادات الإدارية المسؤولة بأهمية التدريب والبحوث والإرشاد.

3-العوامل التكنولوجية الزراعية تتمثل في:

- مدى كفاءة العمليات والأجهزة التسويقية. - أساليب الاستغلال الزراعي المتبعة.
- مدى توافر المخازن ووسائل النقل اللازمة. - مشروعات الري والصرف.

-مشروعات حماية ووقاية المزروعات والحيوانات- الطاقة الإنتاجية التصنيعية المحلية لمستلزمات الإنتاج الزراعي.

4-عوامل اجتماعية تتمثل في:

1- مستوى التعليم الزراعي ونسبة الأمية بين المزارعين.2- درجة وعي العيادات المحلية.3-- مستوى الفقر في الريف.4- تحول مدى ثقة المزارعين في المؤسسات التمويلية الزراعية وجهاز الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية والأجهزة والمؤسسات المحلية الأخرى.

5-الاستثمار:

هناك عدة مؤشرات تقيم حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وغير الزراعي للوقوف على واقعه، وبالتالي تساعد على وضع السياسات وعلى صياغتها وفقا لواقع الاستثمار ومن بين هذه المؤشرات:

- معدل نمو الاستثمار العام والخاص بالقطاعات الزراعية وغير الزراعية
- نسبة رأس المال إلى الناتج ونسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج في كافة أنماط الاستثمار المتنوعة.
- نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي ومن الاستثمارات العامة الكلية.

6-الإقراض الزراعي وحوافز الزراعة:

تأتي أهمية الائتمان والإقراض الزراعي من أهمية قطاع الزراعية الغذائية إلى جانب طول فترة دوران رأس المال وضعف مدخرات المزارع، ولذلك وجب توفير الائتمان والقروض الكافية بشروط مناسبة للمزارعين، إلى جانب ذلك وجب على السياسة الزراعية أن تقسم تحفيزات للمزارعين وذلك من خلال ضمان ربحية قطاع الزراعة في تحقيق كل ذلك ما يلي:

-نصيب ومساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي الموزع من خلال المؤسسات المختلفة.

-مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي المنتفع به قطاع الزراعة.

-الرقم القياسي لشروط التجارة ويجب أن يكون أكبر من الواحد وهذا مؤشر من الحوافر المقدمة للمزارع.

أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي:

إن محاولات الإصلاح الزراعي ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

1-ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية: يرجع ذلك إلى العوامل التالية:

- سوء إدارة القطاع الزراعي. -إعطاء الأولوية للأهداف السياسية. -عدم كفاية الاختصاصين.

2-فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها:

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية، ويعتبر دعم البحث الزراعي وتحسينه كماً ونوعاً وتوظيفاً ضرورة استراتيجية، وقد بذلت مجهودات لا يستهان بها في هذا المضمار وأُسِّست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم

تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوة وذلك نتيجة لعوامل عدة تذكر منها:

– ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي. – ضعف الاستثمار في البحث الزراعي وتدني إنتاجية النشاط البحثي. –عدم دراسته مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها. –عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.

3–غياب العقلانية في استصلاح الأراضي:

رغم الجهود التي بذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلباً على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية:

–غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان. –عدم تكامل مراحل الاستصلاح. –سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح. –عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

4–فترة الموارد المائية المتجددة:

تشكل الموارد المائية احد العوامل الحاسمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها تعتبر موردا نادرا مما يتطلب سياسات واستراتيجيات الإدارة هذه الندرة.

5–عدم ملائمة السياسات السعرية :حيث توجه إلى السياسات السعرية بمجموعة من الانتقادات منها:

–وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية وتناول سعر المحصول الواحد دون ريحه الأسعار الأخرى.

– تحيز السياسات الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزارعين– وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة من طرف الدولة– عدم اعتبار التكلفة أساساً لتحديد أسعار السلع الزراعية هذه الأساليب أدت إلى ضعف مردودية القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

6–فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها:

حيث يلعب التسويق الزراعي دوراً كبيراً في ديناميكية القاع الزراعي وتشجيع المزارعين وحثهم على تحسين إنتاجهم إلا أن التسويق في المجال الزراعي عرف مجموعة من المشاكل منها:

– ضعف البني التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع. –عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة. – نقص مختصين في التسويق الزراعي. – غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي الضبط التنمية الزراعية (خزار، 2012).

النتائج:

الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. ويحظى الأمن الغذائي باهتمام كبير من جميع دول لعالم على المستويات المحلية والدولية نظراً لأهميته في حياة الإنسان إلا أن أغلب الدول النامية لا تزال عاجزة عن تأمين الغذاء لشعوبها، بالرغم من قيام الأمم المتحدة بتأسيس العديد من المؤسسات العالمية التي تهتم بالغذاء والتغذية مثل (منظمة الفاو – منظمة التجارة الدولية – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) التي تعمل على رفع المستوى المعيشي وتحقيق التشغيل الكامل، وتوسيع دائرة الإنتاج ودعم مستلزماته وتجارة البضائع والخدمات مع الاستخدام الأمثل لثروات العالم وفق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة، وكفالة حصول الدول النامية على حصة من التجارة الدولية تتناسب مع مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهناك عدة أسباب تؤدي إلى نقص الغذاء، كسوء الأحوال الجوية عند انخفاض معدلات سقوط الأمطار

على المناطق التي تعتمد على الزراعات البعلية، وزيادة عدد السكان بنسبة أعلى من الزيادة في الإنتاج الغذائي وكذلك الحروب المدمرة تعيق حركة و تنقل السلع الغذائية بين مناطق دول العالم ولتحقيق الأمن الغذائي هناك العديد من السياسات التي تساهم في تحقيقه ومن أهمها السياسة الزراعية: وتعرف بأنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومات لحماية القطاع الزراعي.

التوصيات:

- استصلاح الأراضي الزراعية والمحافظة عليها من التلوث.
- استخدام التقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية.
- توفير الخدمات الزراعية مثل التمويل والتسويق وتخزين و المكينة الزراعية ومستلزمات الإنتاج.
- استخدام البذور المعدلة وراثياً لزيادة الإنتاجية.
- تشغيل الكوادر الفنية المتخصصة بالقطاع الزراعي.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بصفة عامة.
- يجب أن تطور آليات المحافظة على المراعي وتخصيب تربتها بالأسمدة وإلا تبقى بدائية فقط.
- تغطية الاحتياجات من السلع المصنعة ولا يتم ذلك إلا من خلال خلق بنية تحتية للتموين والمواد الأولية.
- ضمان استقرار الأسواق، من خلال تحقيق استقرار في عرض منتظم للسلع الزراعية، وضمان أسعار مقبولة للمستهلكين.

المراجع:

أبوالوفاء، عصام وخليفة، علي يوسف. (1975). مقدمة في الاقتصاد الزراعي الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، مصر ص 349.

الضاوي، محمد أنور والبنداري، أحمد فهيم. (2014). التبادل العلمي، مجلة الاسكندرية. العدد35 ص38.

الرسول، أحمد أبو اليزيد. (2004). السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية مصر.

السريتي، سيد محمد. (2000). الأمن الغذائي و التنمية المستدامة الدار الجامعية، مصر، ص38.

حوشين، كمال. (2007). إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه مكتبة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 241.

خزار، بلال. (2012). السياسة الزراعية وآفاق التحقي الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة.

خليل، حسين. (2007). السياسات العامة في الدول النامية، بيروت، دار النشر اللبناني، ص 345.

خياط، محمد نجيب غزالي. (2006). دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة: دراسة اقتصادية قياسية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، السعودية، المجلد (20)، العدد (1)، ص 3-31.

زيتون، وضاح. (2006). المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ص 15.

عريبي، مريم. (2013). آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

غربي، فوزية. (2010). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 110.

منور، أوسرير؛ قدي، عبدالمجيد وحمو، محمد. (2010). الاقتصاد البيئي. دار الخلدونية، الجزائر.

نوار، ايزيس عازر. (2002). الغذاء والتغذية الطبعة الثانية كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية مصر ص32.

Food security and its relationship to agricultural policies

Abstract:

Despite the great interest that food security receives at all local and international levels, most developing countries are still unable to secure food for their people. Satisfying the basic needs of humans for food is essential not only to sustain life but also to achieve development and progress in all human societies. As countries of the world suffer from a food deficit and economic imbalance resulting from the accumulated deterioration in agricultural production, which has pushed countries to global markets to obtain their needs for food commodities, which are considered food commodities among the most important commodities that must be provided in quantities sufficient to meet the needs of their people, and even provide a sufficient amount of stock that ensures facing any unexpected external factors. Not only that, but work must be done to reduce dependence on what is imported from abroad, especially for locally produced crops. Countries seek to achieve many economic goals, foremost of which is achieving a high level of employment, increasing economic growth, achieving monetary stability, balancing the balance of payments, and achieving fair income distribution. In order to achieve these goals, countries are forced to intervene in economic activity in various ways, including public spending on economic sectors, and providing subsidies, including (support). Support in its sense Current (goods sold below their real cost) with the aim of redistributing income in order to increase domestic demand.

Keywords: *Food security, agricultural policies, development, food deficit, agricultural production.*